



**المسائل النحوية عند محمد محيي
الدين عبد الحميد في إعراب ألفية ابن
مالك**

الباحثة/ بسمة التابعي عوض السيد

باحثة بقسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة بورسعيد

DOI: 10.21608/QARTS.2022.163746.1519

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

مجلة كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي - العدد (٥٧) أكتوبر ٢٠٢٢

ISSN: 1110-614X الترخيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة

ISSN: 1110-709X الترخيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية

موقع المجلة الإلكتروني: <https://qarts.journals.ekb.eg>

المسائل النحوية عند محمد محيي الدين عبد الحميد

في إعراب ألفية ابن مالك

الملخص:

تنهض هذه الدراسة حول رصد تناول عالم محقق للمسائل النحوية التي وردت في ثنايا إعرابه لألفية ابن مالك، ثم تأصيل تلك المسائل، ثم تصنيفها، وتحليلها تحليلًا موضوعيًا، وعرض آراء النحويين لها، وبيان جهود محيي الدين في ذلك..

وتتناول هذه الدراسة مسائل نحوية تعرّض لها محيي الدين في إعرابه لألفية ابن مالك، وهي: (إعراب العنوان، و الإعراب والقاعدة النحوية، والإعراب والشواهد، والإعرابات والقاعدة مكتملة، والإعراب والحوار النحوي التعليمي، وتعدد الأوجه الإعرابية، والتوجيه الإعرابي وفق لغة العرب، والإعراب والخلاف النحوي، وآراء نحوية معزوة لأصحابها، وإعرابات خاصة لمحيي الدين في ضوء الأدلة النحوية وعزوها لقائلها).

أما عن مصادر الدراسة ومراجعتها، فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر في قديمها، وعلى مراجع حديثة، معظمها في الدراسات اللغوية عمومًا، والنحوية على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: المسائل النحوية، محمد محيي الدين، ألفية ابن مالك

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، و الصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، وعلى آله وأصحابه و التابعين بإحسان إلى يوم الدين..... وبعد:

فإنّ هذه الدراسة عنوانها: (المسائل النحوية عند محمد محيي الدين عبد الحميد في إعراب ألفية ابن مالك) .

لاشك أنّ لأعمال الشيخ محمد محيي الدين حول التراث النحوي آثارها العميقة والمهمة في فهم النحو والصرف، ومن ثمّ ؛ فإنّ هذه الدراسة تنهض حول رصد تناول عالم محقق للمسائل النحوية التي وردت في ثنايا إعرابه لألفية ابن مالك، ثمّ تأصيل تلك المسائل، ثمّ تصنيفها، وتحليلها تحليلًا موضوعيًا، وعرض آراء النحويين لها، وبيان جهود محيي الدين في ذلك..

ويتناول هذا البحث عشر مسائل نحوية تعرّض لها محيي الدين في إعرابه لألفية ابن مالك، وهي: (إعراب العنوان، و الإعراب والقاعدة النحوية، والإعراب والشواهد، والإعرابات والقاعدة مكتملة، والإعراب والحوار النحوي التعليمي، وتعدد الأوجه الإعرابية، و التوجيه الإعرابي وفق لغة العرب، والإعراب والخلاف النحوي، وآراء نحوية معزّوة لأصحابها، وإعرابات خاصة لمحيي الدين في ضوء الأدلة النحوية وعزوها لقائلها).

أمّا عن مصادر الدراسة ومراجعتها، فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر في قديمها، وعلى مراجع حديثة، معظمها في الدراسات اللغوية عمومًا، والنحوية على وجه الخصوص.

ولست أزعم أنني أوفيت من ذلك على الغاية، أو بلغت ما ترضاه نفسي، ولكنني أستطيع أن أزعم أنني أنفقت الكثير من الجهد كي أقوم بحصر وتحليل المسائل النحوية عند محمد محيي الدين عبد الحميد في إعراب ألفية ابن مالك.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

(١) إعراب العنوان:

- أعرب محيي الدين العنوان التالي: "الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ" ^(١) فقال: "الكلام: خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، وأصل نظم الكلام "هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه "فحذف المبتدأ - وهو اسم الإشارة - ثم حذف الخبر - وهو الباب - فأقيم "شرح" مقامه، فارتفع ارتفاعه، ثم حذف "شرح" وأقيم "الكلام" مقامه، فارتفع كما كان الذي قبله، وما: الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف: أي شرح ما يتألف، يتألف: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكلام، و منه: جار ومجرور متعلق بـ"يتألف"، والجملة من الفعل الذي هو يتألف و الفاعل لامحل لها من الإعراب صلة الموصول^(٢).

ويلاحظ أن محيي الدين لم يتعرض لإعرابات عنوانات الألفية إلا هذا العنوان.

(٣) الإعراب والقاعدة النحوية:

- تعرّض محيي الدين في إعرابه لألفية ابن مالك إلى عدّة أبيات شعرية ذكرها ابن مالك، وتتضمن مفهوماً نحويّاً مع التمثيل له، ففي قوله:

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٥/١.

(٢) المصدر السابق : ١٥/١، حاشية (١).

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ: كَاسْتَقَمَ، وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ - الْكَلِمُ (١)

(كلامنا) كلام: مبتدأ، وهو مضاف، ونا مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، لفظ: خبر المبتدأ، مفيد: نعت للفظ، وليس خبرًا ثانيًا، كما ذكر عبد الحميد إعرابين لـ (استقم) أحدهما: إن كان مثالًا، فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كاستقم، والثاني: وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضًا متعلق بمحذوف نعت لمفيد، واستكمل عبد الحميد إعراب البيت؛ حيث أعرب: واسم: خبر مقدم، وفعل، ثم حرف: معطوفان عليه الأول بالواو والثاني بثم، الكلم، مبتدأ مؤخر، وكأنه قال: كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة، والثاني التركيب المماثل لتركيب استقم، كما ذكر عبد الحميد أنواع الكلام ثلاثة: أحدها الاسم، وثانيها الفعل، وثالثها: الحرف، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى في نفسه، وعطف الحرف بثم لبعده رتبته (٢).

ومحيي الدين يقدم تعريفًا للكلام وهو تعريف يتفق عليه النحاة لأنه يتضمن أمرين اثنين، الأول: الإفادة، والثاني: التركيب من الركنين الأساسيين للجملة (٣). وفي قوله:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَنْزَرُ (٤)

(٣) المصدر السابق: ١٥/١.

(٤) شرح ابن عقيل: ١٥/١، حاشية (٢)، وانظر: نتائج الفكر في النحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٤٩، ط ١، ١٩٩٢م.

(١) شرح ابن عقيل: ١٥/١، حاشية (٢).

(٢) المصدر السابق: ٧٠/١.

"وبعد" ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف، و"فعل" مضاف إليه "فاعل" مبتدأ مؤخر "فإن" شرطية "ظهر" فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل "فهو" الفاء لربط الجواب بالشرط، هو: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير "فإن ظهر فهو المطلوب" مثلاً، والجملة في محل جزم جواب الشرط "وإلا" الواو عاطفة، وإن: شرطية، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: "وإلا يظهر" فضمير "الفاء" لربط الجواب بالشرط، ضمير: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو ضمير، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة "استتر" مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير (١).

ويذكر محيي الدين أنّ هذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل، أولهما: أنّ الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل، وهذا هو الذي ذكره الشارح (يقصد ابن مالك في شرحه على ألفية ابن مالك) بقوله: "حكم الفاعل التأخر عن رافعه - إلخ"، وثاني الحكمين: أنه لا يجوز حذف الفاعل، بل إما أن يكون ملفوظاً به، وإما أن يكون ضميراً مستتراً، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: "وأشار بقوله فإن ظهر - إلخ، إلى أنّ الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع" وليس هذا الحكم مطرداً، بل له استثناء... " (٢).

(٤) الإعراب والشواهد:

يُقصد بالشواهد هنا شواهد من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو كلام

العرب، ومن ذلك:

(٣) المصدر السابق: ٧٠/١، حاشية (١).

(٤) المصدر السابق: ٧٠/١، حاشية (١)، وانظر: جامع الدروس العربية: ٢/٢٣٤، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ص ٣٩٥، ج ٢، ط ١، ٢٠٠١م، والتطبيق النحوي، عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ص ١٧٧، ط ١، ١٩٩٩م.

(١) وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ (١)

فقد أعرب محيي الدين هذا البيت إعرابًا تفصيليًا مع الاستشهاد بالأبيات الشعرية، و الآيات القرآنية، والحديث النبوي الشريف وذلك في قوله: "وحده كلمة: مبتدأ وخبر، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، والقول: مبتدأ، عم: يجوز أن يكون فعلاً ماضيًا، وعلى هذا يكون فاعله ضميرًا مستترًا فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى القول، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون "عم": اسم تفضيل - وأصله أعم - حُذِفَتْ همزته كما حُذِفَتْ من خير وشر لكثرة استعمالهما، وأصلهما أخير وأشر بدليل مجيئهما على الأصل أحيانًا، كما في قول الراجز:

* بِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ * (٢)

(١) شرح ابن عقيل : ١ / ١٦ .

(٢) الإعراب: بلال: مبتدأ مرفوع. خير: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الناس: مضاف إليه مجرور. وابن: "الواو": حرف عطف، و"ابن": معطوف على "خير" مرفوع، وهو مضاف. الأخير: مضاف إليه مجرور.

الشاهد فيه قوله : "خير الناس" حيث جاء أفعل التفضيل على غير الوجه الي يأتي عليه نظراؤه، فالقياس هو "أفعل" إذ يجب أن يقال "أخير" غير أنه لكثرة استعماله خفف بحذف همزته الأولى فصار "خير". فهو شاذ في القياس، فصيح في الاستعمال.

وقوله: "ابن الأخير" حيث جاء أفعل التفضيل على الوزن القياسي وهو "الأخير" غير أن شيوع استعماله بخلاف ذلك، فاعتبر استعماله القياسي شاذًا. انظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٦، حاشية (١)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب واضح المسالك لتحقيق منهج السالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، قَدَمَ له وأتم تحقيق : عادل عبد المنعم أبو العباس، دار الطلائع، القاهرة، ص ٢٩٩، ج ٢، ٢٠١٤م، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق : عبد الحميد هندوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ص ٣١٩، ج ٣، (د.ت).

وقد فُرى: (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر) (القمر: ٢٦) بفتح الشين وتشديد الراء، وعلى هذا يكون أصل (عم) أعم كما قلنا، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ، كلمة: مبتدأ أول، بها: جار ومجرور متعلق بيوم الآتي، كلام: مبتدأ ثان، قد: حرف تقليل، يوم: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على كلام، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ومعنى "يَوْم": يُقصد، وتقدير البيت: ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها، يعنى أن لفظ الكلمة قد يُطلق و يُقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام، ومثال ما ذكره الشارح - يقصد ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك - من أنهم قالوا "كلمة الإخلاص" وقالوا "كلمة التوحيد" وأرادوا بهذين قولنا: "لا إله إلا الله"، وكذلك قال عليه الصلاة والسلام: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةٌ لَبِيدٍ"^(١)، وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التي أولها:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ^(٢)

ويلاحظ هنا أنه دعم هو إعراباته بالشواهد المختلفة، وبدأ بالشعر أولاً، ثم أعقب ذلك بقراءة قرآنية، وحديث نبوي شريف.

(١) شرح ابن عقيل: ١٦/١، حاشية (١)، وانظر: الجامع الصحيح للسند والمسند، صهيب عبد الجبار، ص ٨١ (أقسام الشعر : الشعر النزيه في الأخلاق الأصيلة ومدح النبي صلى الله عليه وسلم)، ج ٩، (د.ت)، و صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ص ٧٦٨ (كتاب الشعر : رقم ٢٢٦٥)، ج ٤، ١٩٥٥م.

(٢) المصادر السابقة : شرح ابن عقيل : ١٦/١، حاشية (١)، والجامع الصحيح للسند والمسند ٨١/٩، و صحيح مسلم : ٧٦٨/٤.

(٢) كَذَلِكَ حَذْفُ مَا بَوُصِفَ حُفْضًا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى (١)

"كذلك" الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب "حذف" مبتدأ مؤخر، وحذف مضاف و"ما" اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر "بوصف" جار ومجرور متعلق بقوله "خفض" الآتي "خفضا" خفض: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على "ما" والجملة لا محل لها من الاعراب صلة "كأنت" الكاف جارة لقول محذوف، أي كقولك، أنت: مبتدأ "قاض" خبر المبتدأ "بعد" ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذي قدرناه مجرورا بالكاف، وبعد مضاف و"أمر" مضاف إليه "من قضى" جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر، أي: بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى، يشير إلى قوله تعالى: (فاقض ما أنت قاض) كما قال الشارح (٢).

(٤) الإعرابات والقاعدة مكتملة:

- ومحيي الدين في إعرابه يشرح مجملًا القاعدة في البيت الشعري، كما أنه يضمن إعرابه تفسيرًا لبعض الألفاظ تفسيرًا معجميًا، ومن ذلك:

(١) سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٍ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالنَّاءِ مِزٌ، وَسِمٌ بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرُ، إِنْ أَمْرٌ فَهُمْ (٣)

أعرب عبد الحميد البيتين إعرابًا تفصيليًا مع إعراب المثال و تقدير البيت، فأعرب البيت الأول قائلاً: "سواهما: سوى: خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وسوى: مضاف، والضمير: مضاف إليه، الحرف:

(٣) شرح ابن عقيل : ٧٠/١.

(٤) المصدر السابق : ٧٠/١، حاشية (١).

(٥) المصدر السابق : ٢٤/١.

مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، لكن الأولى ما قدمناه، كهل: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كهل، "وفي، ولم": معطوفان على هل، فعل: مبتدأ، مضارع: نعت له، يلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع، والجملة خبر المبتدأ، لم: مفعول به (ليلي)، وقد قصد لفظه، كيشم: جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كيشم، وتقدير البيت كله: الحرف سوى الاسم والفعل، وذلك كهل وفي ولم، والفعل المضارع يلي لم، وذلك كائن كيشم، ويشم: فعل مضارع ماضيه قولك: شممت الطيب ونحوه - من باب فرح - إذا نشقته، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء^(١).

أمّا البيت الثاني؛ فأعربه قائلاً: "وماضي: الواو للاستئناف، ماضي: مفعول به مقدم لقوله "مز" الآتي، وماضي: مضاف، والأفعال: مضاف إليه، بالتا: جار ومجرور متعلق بـ(مز)،، مز: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وسم: الواو عاطفة أو للاستئناف، سم: فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، بالنون: جار ومجرور متعلق بسم، فعل: مفعول به لسم، وفعل: مضاف، الأمر: مضاف إليه، إن: حرف شرط، أمر: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إن فهم أمر، فهم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر، والجملة من الفعل و نائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور، وتقديره: "إن فهم أمر فسم بالنون - إلخ"، وتقدير البيت: ميز الماضي من الأفعال

(١) شرح ابن عقيل: ٢٤ / ١، حاشية (١).

بقبول التاء التي ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً، وعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب^(١).

ويلاحظ هنا أنه قد فسّر بعض الكلمات الواردة في ألفية ابن مالك تفسيراً معجمياً، ومن ذلك تفسيره لكلمة (مِرْ): أمر من ماز الشيء يميزه مِيزاً - مثل باع يبيع بيعاً - إذا ميزه^(٢)، وسم: أمر من وسم الشيء يسمه وسمًا - مثل وصفه يصفه وصفاً - إذا جعل له علامة يعرفه بها^(٣)، والأمر في قوله "إن أمر فهم" هو الأمر اللغوي، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء^(٤).

(٢) وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِيَشَبَهُ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي^(٥)

أعرب عبد الحميد هذا البيت إعراباً تفصيلاً مع بيان رأي جمهور المحققين من النحاة، وتقدير البيت ؛ حيث أعربه قائلاً: "والاسم: الواو للاستئناف، الاسم: مبتدأ أول، منه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، معرب: مبتدأ مؤخر، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول، ومبني: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: "ومنه مبني"، ولا يجوز أن تعطف قوله: "مبني" على معرب ؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى

(٢) المصدر السابق : ٢٤/١، حاشية (٢) .

(٣) المصدر السابق : ٢٤/١، حاشية (٢)، وانظر : لسان العرب : الإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ص ١٢٤ (حرف الزاي : فصل الميم)، ج ٥، (د.ت)، و تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ص ٣٤٠، (فصل الميم مع الزاي : ميز)، ج ١٥، ١٩٦٥م.

(٢) شرح ابن عقيل : ٢٤/١، حاشية (٢) ، وانظر : تاج العروس : ٤١٤/٣٢ (فصل السين المهملة مع الميم : س م م) .

(١) شرح ابن عقيل : ٢٤/١، حاشية (٢) .

(٢) المصدر السابق : ٢٧/١ .

أن بعض الاسم معرب ومبني في ن واحد، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني وبعضه النحر ليس بمعرب ولا مبني، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة، لشبهه: جارومجرور متعلق بمبني، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه، والتقدير: "وبناؤه ثابت لشبه"، من الحروف: جارومجرور متعلق بشبه أو بمدني، مدني: نعت لشبهه، وتقدير البيت: والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبني، وبناء ذلك امبني ثابت لشبهه مدنٍ من الحرف (١).

ومدني: اسم فاعل فعله أدنى، تقول: أدنيت الشيء من الشيء، إذا قربته منه، والياء فيه هنا ياء زائدة للإشباع، وليست لام الكلمة؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوباً (٢).

وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين: الأولى: أن الاسم منحصر في قسمين المعرب والمبني، والثانية: أن سبب بناء المبني منه منحصر في شبهه للحرف لا يتجاوزه (٣).

(٣) وَسَمِّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا (٤)

"وسم" الواو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، "معتلاً" مفعول ثانٍ لسم مقدم على المفعول الأول، "من الأسماء" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما، "ما" اسم موصول مفعول أول لسم، مبني على السكون في محل نصب، "كالمصطفى" جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول،

(٣) المصدر السابق : ٢٧ / ١ ، حاشية (٢) .

(٤) المصدر السابق : ٢٧ / ١ ، حاشية (٢) .

(٥) المصدر السابق : ٢٧ / ١ ، حاشية (٢) .

(٦) المصدر السابق : ٦٧ / ١ .

"والمرتقي" معطوف على المصطفى، "مكارما" مفعول به للمرتقي، والمعنى: اسم ما كان آخره ألفاً كالمصطفى، أو ما كان آخره ياء كالمرتقي، حال كونه من الأسماء، لا من الأفعال - معتلاً^(١).

(٤) الألف انو فيه غير الجزم وأبدي نصب ما كيدعو يرمي^(٢)

"فالألف" مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده، وهو على حذف "في" توسعاً، والتقدير: ففي الألف انو "انو" فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت "فيه" جار ومجرور متعلق بانو "غير" مفعول به لانو، وغير مضاف و"الجزم" مضاف إليه "وأبدي" الواو حرف عطف، أبدي: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت "نصب" مفعول به لأبدي، ونصب مضاف و"ما" اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، "كيدعو" جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما، "يرمي" معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف، يريد أنّ ما كان من الأفعال المعربة آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم، وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر فيه النصب.

و ابن هشام الأنصاري يقول: "وأما الذي تقدر فيه حركة واحدة فهو شيئان: الفعل المعتلّ بالواو كـ "يُدْعُو"، والفعل المعتلّ بالياء كـ "يُرْمِي" فهذان يُقَدَّرُ فيهما الضمة فقط للاستتقال؛ تقول: "هو يَدْعُو"، و "هُوَ يُرْمِي" فتكون علامة رفعهما

(١) شرح ابن عقيل : ٦٧/١ (حاشية رقم ١).

(٢) المصدر السابق : ٧٠/١.

ضمةً مقدرةً، ويظهر فيهما شيئان: أحدهما: النصب بالفتحة، وذلك لخفتها نحو: "لَنْ يَدْعُوَ"، و"لَنْ يَرْمِي".....^(١).

ويقول محيي الدين: "وربما وقع لضرورة الشعر عكس الأمرين جميعاً، ف جاء الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء مرفوعاً بالضمة الظاهرة عكس الأصل المتلئب الذي يقتضي عدم ظهور الضمة، ويلتزم رفعه بضمة مقدرة على الياء أو الواو لاستئصال الضمة على كل منهما، وجاء نصب الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء بفتحة مقدرة على كل منهما عكس الأصل المطرد الذي يقتضي نصبه بفتحة ظاهرة على كل من الواو والياء، لأنَّ الفتحة لا تستقل على واحد منهما^(٢).

فما جاء مرفوعاً بضمة ظاهرة على الواو قول الشاعر:

إِذَا قُلْتَ عَلَّ الْقَلْبَ يَسْأَلُو قُنِيصَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تُعْرِيهِ بِالْوَجْدِ^(٣)

الشاهد في قوله: "يَسْأَلُو" حيث رفعه بضمة ظاهرة على الواو لضرورة إقامة وزن البيت^(٤).

(٣) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ص ٩٨، ٢٠٠٩م.

(٤) المصدر السابق: ص ٩٨ (حاشية رقم ١).

(١) شرح شذور الذهب: ص ٩٨ (حاشية رقم ١)، وانظر: همع الهوامع: ٢١٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ص ٣٥٤، ج ١، ط ١، ٢٠٠٨م، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ٣٧٨، ج ٥، ط ١، ١٩٩٨م.

(٢) المصادر السابقة: شرح شذور الذهب: ص ٩٨ (حاشية رقم ١)، وهمع الهوامع: ٢١٢/١، وتوضيح المقاصد: ٣٥٤/١، وارتشاف الضرب: ٣٧٨/٥.

ومما ورد مرفوعاً بضمة ظاهرة على الياء قول أعرابي نزل به ضيف فذبح له
عنزاً، فلما أراد الضيف الارتحال منح هذا الأعرابي قدرًا كبيرًا من المال:

فَقُمْتُ إِلَى عَنزٍ بَقِيَّةٍ أَعْنَزِ فَأَذْبَحُهَا فِعْلَ امْرِئٍ غَيْرِ نَادِمٍ

فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَ لَمْ تَكُنْ تُسَاوِي عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمٍ (١)

الشاهد في قوله: "تساوي" حيث رفعه بالضمة الظاهرة لضرورة إقامة وزن البيت
أيضًا (٢).

ومما ورد منصوبًا بفتحة مقدره على الواو قول عامر بن الطفيل:

فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَن وِرَائَتِي أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمَّمٍ وَ لَا أَبٍ (٣)

الشاهد في قوله: "أَنْ أَسْمُو" حيث نصبه بفتحة مقدره على الواو للضرورة (٤).

ومما ورد منصوبًا بفتحة مقدره على الياء قول حندج بن حندج:

مَا أَقْدَرَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِي عَلَيَّ شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ الْفَرْخُ (٥)

الشاهد فيه قوله: "أَنْ يُدْنِي" حيث نصبه بفتحة مقدره على الياء لأنه اضطر

إلى ذلك لإقامة وزن البيت (١).

(٣) شرح شذور الذهب : ص ٩٨ (حاشية رقم ١)، وارتشاف الضرب : ٣٧٨/٥، و توضيح المقاصد : ١٦٧٧/٣.

(٤) المصادر السابقة : شرح شذور الذهب : ص ٩٨ (حاشية رقم ١)، وارتشاف الضرب : ٣٧٨/٥، و توضيح المقاصد : ١٦٧٧/٣.

(٥) شرح شذور الذهب : ص ٩٨ (حاشية رقم ١) .

(٦) المصدر السابق : ص ٩٨ (حاشية رقم ١) .

(٧) المصدر السابق : ص ٩٨ (حاشية رقم ١)، وشرح الأشموني على ألفين ابن مالك : ٨١/١، و توضيح المقاصد : ٣٥٣/١.

(٥) إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبْوَا أَنْ يُحْتَزَّلَ^(٢)

"إن" شرطية "يستطل" فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط "وصل" نائب فاعل ليستطل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، وتقديره: إن يستطل وصل فغير أي يقتفي أيا، "وإن" الواو عاطفة، "إن" شرطية "لم" حرف نفي وجزم وقلب، "يستطل" فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وجملته فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى "وصل"، فالحذف "الفاء واقعة في جواب الشرط، والحذف: مبتدأ "نزر" خبره، والجملة في محل جزم جواب الشرط، "وأبوا" فعل وفاعل، "أن" مصدرية، "يختزل" فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وسكن للوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى "وصل"، والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأبوا^(٣).

(٦) وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً ذِرْهُمَا^(٤)

"ومثل" خبر مقدم، ومثل مضاف، و"كان" قصد لفظه: مضاف إليه، "دام" قصد لفظه أيضاً: مبتدأ مؤخر، "مسبوفاً" حال من دام، "بما" الباء حرف جر، وما قصد لفظه مجرور محلاً بالباء، والجار والمجرور متعلق بمسبوفاً، "كأعط" الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، أعط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله الأول محذوف، والتقدير "أعط المحتاج مثلاً، ما" مصدرية ظرفية،

(٨) شرح شذور الذهب : ص ٩٨ (حاشية رقم ١) .

(١) شرح ابن عقيل : ١٣٣/١ .

(٢) المصدر السابق : ١٣٣/١ ، حاشية (٢) .

(٣) المصدر السابق : ٢٠٩/١ .

"دمت" دام: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسم دام، "مصيبا" خبر دام، "درهما" مفعول ثان لأعط، وتلخيص البيت: ودام مثل كان - في العمل الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر - لكن في حالة معينة، وهي حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة في نحو قولك "أعط المحتاج درهما ما دمت مصيبا" أي: مدة دوامك مصيبا، والمراد ما دمت تحب أن تكون مصيبا (١).

(٧) وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصْحَبُ الْخَبْرُ لَامٌ ابْتِدَاءً نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرٌ (٢)

"بعد" ظرف متعلق بقوله تصحب الآتي، وبعد مضاف، و"ذات" مضاف إليه، و"ذات مضاف، و"الكسر" مضاف إليه، "تصحب" فعل مضارع، "الخبر" مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل، "لام" فاعل مؤخر عن المفعول، ولام مضاف، و"ابتداء" مضاف إليه، "نحو" خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، "إني" إن: حرف توكيد ونصب، والياء التي هي ضمير المتكلم اسمها، "لوزر" اللام لام الابتداء، وهي للتأكيد، وزر: خبر إن، ومعناه الملجأ الذي يُعتمد عليه و يُستعان به (٣).

(٥) الإعراب والحوار النحوي التعليمي:

- وقد ضمّن محيي الدين إعراباته حوارًا نحويًا تعليميًا، ومن ذلك:

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمًا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمًا (٤)

أعرب عبد الحميد البيت قائلاً: "ومعرب: مبتدأ، ومعرب مضاف، والأسماء: مضاف إليه، ما: اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ، قد سلما: قد: حرف

(٤) المصدر السابق : ٢٠٩/١، حاشية (٤).

(٥) المصدر السابق : ٢٨٦/١.

(١) شرح ابن عقيل : ٢٨٦/١، حاشية (١).

(٢) المصدر السابق : ٣٢/١ .

تحقيق، سلم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول، والألف في سلما: للإطلاق، من شبه: جار ومجرور متعلق بقوله سلم، وشبه: مضاف، والحرف: مضاف إليه، كأرض: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأرض، وسما: الواو حرف عطف، سما: معطوف على أرض، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، وهو - بضم السين مقصوراً - إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح (يقصد ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك)^(١)، ونظيره في الوزن هدى، وعلا، وتقى، وضحا^(٢).

ويطرح عبد الحميد سؤالاً في باب (المعرب والمبني) ؛ حيث وجد أنّ الناظم (يقصد ابن مالك) بدأ بالمعرب وثنى بالمبني فقال: "المعرب والمبني"، وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب - أيضاً - فقال: "والاسم منه معرب ومبني"، ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبني وأخر المعرب، فما وجهه؟^(٣)

والجواب عن ذلك: أنّه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونها أشرف من المبني بسبب ونه هو الأصل في الأسماء، وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصراً، والمعرب غير منحصر، ألا ترى أنّ خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أنّ المبني من الأسماء ستة أبواب ليس غير؟!^(٤)

(٣) سُمّا : لغةٌ في الاسم، وفيه ست لغات : اسم - بضم الهمزة وكسرهما، وسُمّم - بضم السين وكسرهما، وسُمّا - بضم السين وكسرهما أيضاً. انظر : شرح ابن عقيل : ٣٣ / ١.

(٤) المصدر السابق : ٣٢ / ١، ٣٣، حاشية (٢).

(٥) المصدر السابق : ٣٢ / ١، ٣٣، حاشية (٢).

(٦) المصدر السابق : ٣٢ / ١، ٣٣، حاشية (٢).

(٦) تعدد الأوجه الإعرابية:

ومن ذلك إعرابه فيما يأتي:

(١) فالأوّل الإعرابُ فيه قُدْرًا جَمِيعُهُ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا^(١)

"فالأول" مبتدأ أول، "الإعراب" مبتدأ ثان، "فيه" جار ومجرور متعلق بقُدْر الآتي، "قدرا" فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو) يعود على الإعراب، والألف للإطلاق، "جميعه" جميع: توكيد لنائب الفاعل المستتر، وجميع مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ويجوز أن يكون "جميعه" هو نائب الفاعل لقُدْر، وعلى ذلك لا يكون في "قُدْر" ضمير مستتر، كما يجوز أن يكون "جميعه" توكيداً للإعراب، ويكون في "قُدْر" ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضاً، "هو الذي" مبتدأ وخبر، "قد" حرف تحقيق، "قُصِرَا" فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو) يعود على الذي، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها صلة الذي، والمعنى: فالأول - وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى - الإعراب جميعه: أي الرفع والنصب والجر، قُدْر على آخره الذي هو الألف، وهذا النوع هو الذي قد قصرا: أي سمي مقصوراً، من القصر بمعنى الحبس، وإنما سُمي بذلك لأنه قد حُبس ومُنع من جنس الحركة^(٢).

ويلاحظ هنا أنه يُعقَّب الأوجه الإعرابية ببيان تفسير لبعض الألفاظ النحوية.

(١) شرح ابن عقيل : ٦٨/١ .

(٢) المصدر السابق : ٦٨/١ (حاشية رقم ١) .

(٢) وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ كَذَا فَجَارِعَلِمٌ لِلْفَجْرِهٖ (١)

"ومثله" الواو عاطفة، مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، "برة" مبتدأ مؤخر، "المبرة" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، لأنه في تقدير مشتق، "كذا" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، "فجار" مبتدأ مؤخر، مبني على الكسر في محل رفع، "علم" مبتدأ خبره محذوف، "الفجرة" جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: فجار كذا علم موضوع للفجرة، ويجوز أن يكون قوله "الفجرة" جارًا ومجرورًا في محل الوصف لعلم، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضًا، فتأمل (٢).

(٣) وَبِأُولَىٰ أَشْرٌ لِجَمْعٍ مُّطْلَقًا وَالْمَدُّ أَوْلَىٰ وَوَلَدَىٰ الْبُعْدِ انْطِقًا (٣)

"وبأولى" الواو عاطفة، والباء حرف جر، و"أولى" مجرور المحل بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله "أشْر" الآتي، "أشْر" فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، "لجمع" جار ومجرور متعلق بقوله "أشْر" السابق، "مطلقا" حال من قوله "جمع"، "والمد" مبتدأ، "أولى" خبره، "ولدى" الواو عاطفة، لدى: ظرف بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتي، ولدى مضاف، و"البعد" مضاف إليه، "انطقا" فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف (٤).

(٣) المصدر السابق: ١٠٤/١.

(١) شرح ابن عقيل: ١٠٤/١، حاشية (١).

(٢) المصدر السابق: ١٠٧/١.

(٣) المصدر السابق: ١٠٧/١، حاشية (٢).

(٤) وَيَعْضُهُمْ أَعْرَبٌ مُطْلَقًا، وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرَ أَيِّ يَقْتَفِي (١)

"وبعضهم" الواو للاستئناف، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف، والضمير مضاف إليه، "أعرب" فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض، والجملة من أعرب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم، "مطلقاً" حال من مفعول به لأعرب محذوف، والتقدير: وبعضهم أعرب أيّاً مطلقاً، "وفي ذا" جار ومجرور متعلق بقوله "يقتفي" الآتي، "الحذف" بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له، "أيّاً" مفعول به لقوله "يقتفي" الآتي، "غير" مبتدأ، وغير مضاف، و"أي" مضاف إليه، "يقتفي" فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ومعنى الكلام: وبعض النحاة حكم بإعراب أي الموصولة في جميع الاحوال، وغير أي يقتفي ويتبع أي في جواز حذف صدر الصلة، إذا كانت الصلة طويلة (٢).

(٥) وَالْحَذْفَ فِي نَعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ (٣)

يقول محيي الدين في إعراب هذا البيت: "والحذف" بالنصب: مفعول مقدم لاستحسنوا، "في نعم الفتاة" جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا، "استحسنوا" فعل وفاعل، "لأنّ" اللام حرف جر، أن: حرف توكيد ونصب، "قصد" اسم أن، وقصد مضاف، و"الجنس" مضاف إليه، "فيه" جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتي، "بين" خبر، "أن" وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنوا، وتقدير الكلام: استحسنوا الحذف في نعم

(٤) المصدر السابق : ١٣٣/١.

(٥) المصدر السابق : ١٣٣/١، حاشية (١).

(٦) المصدر السابق : ٦٧/٢.

الفتاة "لظهور قصد الجنس فيه، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ، وجملة "استحسنوا" خبره، والرابط محذوف، والتقدير: الحذف استحسنوه إِيخ، وهذا الوجه ضعيف، لاحتياجه إلى التقدير، وسيبويه يأتي مثله" (١).

(٧) التوجيه الإعرابي وفق لغة العرب:

ومن ذلك لغة ربيعة فيما يأتي:

(١) وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلْفٌ أَوْ وَوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفَ (٢)

"أي" اسم شرط مبتدأ، وأي مضاف، وفعل "مضاف إليه، "آخر" مبتدأ، "منه" جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر، وهو الذي سوغ الابتداء به، "ألف" خبر المبتدأ الذي هو آخر، والجملة مفسرة لضمير مستتر في كان محذوفاً بعد أي الشرطية: أي فهذه الجملة في محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها، وكان هي فعل الشرط، وقيل: آخر اسم لكان المحذوفة، وألف خبرها، وإنما وقف عليه بالسكون مع أن المنصوب المنون بوقف عليه بالألف على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، ويبعد هذا الوجه كون قوله: "أو واو أو ياء" مرفوعين، وإن أمكن جعلهما خبراً لمبتدأ محذوف وتكون "أو" قد عطفت جملة على جملة، "أو واو أو ياء" معطوفان على ألف، "فمعتلاً" الفاء واقعة في جواب الشرط، و"معتلاً" حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه، "عرف" فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل، وخبر "أي" هو مجموع جملة الشرط والجواب على الذي نختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ، والتقدير: أي فعل مضارع كان هو - أي الحال والشأن - آخره ألف أو واو أو ياء فقد

(١) شرح ابن عقيل : ٦٧/٢، حاشية (٢).

(٢) المصدر السابق : ٧٠/١.

عُرِفَ هذا الفعل بأنّه معتل، يريد أنّ المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف أو واو أو ياء (١).

(٢) وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعَلِمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهُوَ عَمٌ (٢)

"ووضعوا" الواو عاطفة، ووضع: فعل ماضٍ، والواو ضمير الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، "لبعض" جار ومجرور متعلق بوضعوا، وبعض مضاف، و "الأجناس" مضاف إليه، "علم" مفعول به لوضعوا، وأصله منصوب منون فوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، "كعلم" جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم، وليس حالاً منه لأنّه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة، وعلم مضاف، و"الأشخاص" مضاف إليه، "لفظاً" تمييز لمعنى الكاف، أي: مثله من جهة اللفظ، وهو "ضمير منفصل مبتدأ"، عم"يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون "عم" "أفعل تفضيل، وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال كما سقطت من خير وشر، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ (٣).

(٣) كَكَانَ كَادٌ وَعَسَى لَكِنُّ نَدْرٌ غَيْرٌ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبْرٌ (٤)

"ككان" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، "كاد" قصد لفظه: مبتدأ مؤخر، "لكن" حرف استدراك، "ندر" فعل ماضٍ، "غير" فاعل ندر، وغير مضاف،

(٣) المصدر السابق : ٧٠/١ (حاشية رقم ١).

(١) شرح ابن عقيل : ١٠٣/١ .

(٢) المصدر السابق : ١٠٣/١، حاشية (١).

(٣) المصدر السابق : ٢٥٦/١ .

و"مضارع" مضاف إليه، "لهذين" جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتي، "خبر" حال من فاعل ندر، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين^(١).
ويلاحظ أنّ التوجيه النحوي اعتمد على لغة ربيعة التي تلزم الوقف على المنصوب المنون بالسكون.

(٨) الإعراب والخلاف النحوي:

(١) نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلٌ مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا^(٢)

"نكرة" مبتدأ، وجاء الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم، أو لكونها جارية على موصوف محذوف، أي: اسم نكرة، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً، "قابل": خبر المبتدأ، ويجوز العكس لكن الأول أولى، لكون النكرة هي المحدث عنها، وقابل: مضاف، و "أل": مضاف إليه، مقصود لفظه، "مؤثراً": حال من أل، "أو" عاطفة، "واقع" معطوف على قابل، و "موقع": مفعول فيه ظرف مكان، وموقع: مضاف، و "ما": اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، "قد": حرف تحقيق، "ذكرا": فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل أل، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول^(٣).

(٤) المصدر السابق : ٢٥٦/١، حاشية (١).

(٥) المصدر السابق : ٧٣/١.

(١) شرح ابن عقيل : ٧٣/١ (حاشية رقم ٢).

ويلاحظ هنا أنه أورد في إعرابه منقق عليه كثير من النحاة في عدم قبول النكرة (أل) في المواضع الآتية^(١):

١- اسم لا النافية (المفرد النكرة المقصودة)، نحو: اشتريت رطلا عسلا.

٢- التمييز، نحو: لا رجل عندنا.

٣- مجرور رُبَّ، نحو: رُبَّ رجل كريم لقيته

٤- الحال، نحو: جاء زيد راكبًا.

وأبان محيي الدين عن العلل التي يستند إليها فيما ذهب إليه ونقل الخلاف بين الكوفيين والبصريين في ذلك في قوله: "واعترض عليه بأنه غير مانع، وذلك لأنَّ بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس، فإنك تقول: اليهود، والمجوس، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة، نحو قولك: لقيت رجلا فأكرمته، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل.

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودي ومجوسي، فهما نكرتان، فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة، فلا يضر صدق هذا التعريف عليه، والبصريون يجعلونه واقعا موقع "الرجل" لا موقع رجل، وكأنك قلت: لقيت رجلا فأكرمت الرجل، كما قال تعالى: (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل، فلا يصدق التعريف عليه^(٢).

(٢) المصدر السابق : ٧٣/١ (حاشية رقم ٢).

(٣) المصدر السابق : ٧٣/١ (حاشية رقم ٢)، وانظر : ارتشاف الضرب : ٨٨٤/٢، وشرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق : أحمد حسن مهدي، و على سيد على، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص ٢٣، ج ٤، ط ١، ٢٠٠٨م، والمخصص،

(٢) وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا (١)

"وأبرزنه" الواو للاستئناف، أبرز: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز، "مطلقاً" حال من الضمير البارز، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه، "حيث" ظرف مكان متعلق بأبرز، "تلا" فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق، والجملة من تلا وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها، "ما" اسم موصول مفعول به لتلا، مبني على السكون في محل نصب، "ليس" فعل ماض ناقص، "معناه" معنى: اسم ليس، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه، "له" جار ومجرور متعلق بقوله "محصولاً"، "الآتي" محصلاً "خبر ليس، والجملة من ليس ومعمولها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو "ما"، وتقدير البيت: وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ، وقد عبّر الناظم في الكافية عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب والقلق، وذلك قوله:

وإن تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا بِهِ فَأَبْرَزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا

فِي المَذْهَبِ الكُوفِيِّ شَرَطَ ذَاكَ أَنْ لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، وَرَأَيْهُمُ حَسَنٌ (٢)

أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ص ١٦١، ج ٥، ط ١، ١٩٩٦م.

(١) شرح ابن عقيل: ١/١٦٨.

(٢) المصدر السابق: ١/١٦٨، حاشية (١)، وانظر: شرح الكافية الشافية، العلامة جمال الدين

أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبضاني، حققه وقدم له: الدكتور / عبد المنعم

أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، ص ٣٣٨، ج ١، (د.ت).

وقد أشار الشارح (يقصد ابن عقيل) إلى اختيار الناظم في غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين في هذه المسألة، وأنت تراه يقول في آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين "ورأيهم حسن" (١).

(٩) آراء نحوية مفرّقة لأصحابها:

ومن ذلك:

(١) كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبْنِيًّا يُخْبِرُ (٢)

"كذا" جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله، أي: يلتزم تقدم الخبر التزاما كذا الالتزام، "إذا" ظرف للمستقبل من الزمان، تضمن معنى الشرط "عاد" فعل ماضٍ، "عليه" جار ومجرور متعلق بعاد، "مضمر" فاعل عاد، "مما" جار ومجرور متعلق بعاد أيضًا، وما اسم موصول، "به" عنه "متعلقان بيخبر الآتي"، "مبينا" حال من المجرور في "به"، "يخبر" فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة "ما"، وجملة "عاد عليه مضمر" في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي شرط إذا، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير البيت: يلتزم تقدم الخبر التزامًا كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذي يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبينا - أي مفسرًا - لذلك الضمير.

قال ابن غازي: وهذا البيت مع تعقده وتشبثت ضمائره كان يغنى عنه وعما بعده

أن يقول: كذا إذا عاد عليه مضمر من مبتدأ، وما له التصدر (٣).

(٣) شرح ابن عقيل : ١٦٨/١، حاشية (١).

(٤) المصدر السابق : ١٨٦/١.

(١) شرح ابن عقيل : ١٩٢/١، حاشية (٢).

(٢) وَسَبِقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ (١)

"وسبق" مفعول به مقدم على عامله وهو قوله "أجاز" الآتي، وسبق مضاف، و "حرف" مضاف إليه، و"حرف مضاف، و"جر" مضاف إليه، "أو ظرف" معطوف على حرف جر، "كما" الكاف جارة لقول محذوف، ما: نافية حجازية، "بي" جار ومجرور متعلق بقوله معنيا الآتي، "أنت" اسم ما "معنيا" خبر ما منصوب بالفتحة الظاهرة، "أجاز" فعل ماضٍ، "العلماء" مقصور من ممدود ضرورة: فاعل أجاز.

وحاصل البيت: وأجاز النحاة العالمون بما يتكلم العرب به تقدم معمول الخبر على اسم ما، بشرط أن يكون ذلك المعمول جارا ومجرورا أو ظرفا، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، وذلك نحو "ما بي أنت معنيا" أصله ما أنت معنيا بي، تقدم الجار والمجرور على الاسم مع بقاء الخبر مؤخرا عن الاسم، ومعنى: هو الوصف من "عنى فلان بفلان" - بالبناء للمجهول - إذا اهتم بأمره (٢).

(١٠) إعرابات خاصة لمحبي الدين في ضوء الأدلة النحوية و عرؤها لقائلها:

كشف عن الأوجه العجيبة في الإعرابات ووصفها بأنها غاية العجب، ومن ذلك ما قال به الشيخ خالد، ومن ذلك قوله:

وَدُوْ اِتِّصَالَ مِنْهُ: مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا (٣)

"ودو" مبتدأ، و"دو مضاف، و"اتصال" مضاف إليه، "منه" جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال، "ما" اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، "لا" نافية، "يبتدا" فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر

(٢) شرح ابن عقيل : ٢٤٠/١ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٢٤٠/١ ، حاشية (٢).

(١) شرح ابن عقيل : ٧٥/١ .

فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل صلة الموصول، والعائد محذوف، أي: لا يبتدأ به، كذا قال الشيخ خالد، وهو عجيب غاية العجب، لأن نائب الفاعل إذا كان راجعاً إلى ما كان هو العائد، وإن كان راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور فسد الكلام، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أنّ الموصول غير مجرور بمثله، وذلك غير جائز، والصواب أنّ في قوله يبتدأ ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد، وأنّ أصل الكلام ما لا يبتدأ به، فالجار والمجرور نائب فاعل، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه، فتدبر ذلك وتفهمه، "ولا" الواو عاطفة، لا: نافية، "يلي" فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة معطوفة على جملة الصلة، "إلا" قصد لفظه: مفعول به ليلي، "اختياراً" منصوب على نزع الخافض، أي: في الاختيار، "أبداً" ظرف زمان متعلق بيلي (١).

وفيما يلي النتائج التي توصلت إليها الباحثة، ومنها:

- ١- أعرب محيي الدين ألفية ابن مالك إعراباً تفصيلياً، كما اهتم بإعراب الأبيات التي وردت في خطبة الناظم.
- ٢- اهتم محيي الدين في إعراب ألفية ابن مالك بالاستشهاد بالأبيات الشعرية، والآيات القرآنية، والحديث النبوي الشريف.
- ٣- يشرح محيي الدين في إعرابه للألفية مجملاً القاعدة في البيت الشعري، كما أنّه يضمن بعض إعرابه تفسيراً لبعض الألفاظ تفسيراً معجمياً.
- ٤- يضمن محيي الدين إعرابه للألفية حواراً نحوياً تعليمياً.
- ٥- نص محيي الدين على لغات العرب في إعرابه لبعض أبيات الألفية؛ معتمداً فيها على توجيه المعنى.

(٢) المصدر السابق: ٧٥/١، حاشية (١).

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

أولا المصادر:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح ابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب واضح المسالك لتحقيق منهج السالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، قدّم له وأتمّ تحقيق: عادل عبد المنعم أبو العباس، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠١٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م.

- شرح الكافية الشافية، العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّداني، حقّقه وقدم له: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، (د.ت).
- شرح كتاب سيويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدي، و على سيد على، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠١م.
- لسان العرب، الإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).

ثانياً المراجع:

- التطبيق النحوي، عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٩م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلابيني، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط ٢٨، ١٩٩٣م.
- الجامع الصحيح للسند والمسند، صهيب عبد الجبار، (د.ت).
- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٥٥م.

The grammatical issues of Muhammad Mohi al -Din Abdul Hamid in the expression of the millennium of Ibn Malik

Abstract:

This study rises on monitoring the eating of a realistic scientist for grammatical issues that were mentioned in the folds of its expression of the millennium of Ibn Malik, then the rooting of these issues, then classification, and analysis of an objective analysis, presenting the opinions of grammarians, and explaining the efforts of Mohiuddin in that.

This study deals with grammatical issues that Mohiuddin exposed in his expression of the millennium of Ibn Malik, namely: (expressing the title, syntax and grammatical rule, syntax and evidence, the articles and the rule is complete, the syntax and the educational grammar dialogue, the multiplicity of Arab aspects, the syntax according to the language of the Arabs, and the syntax The grammatical dispute, grammatical opinions are attributed to their owners, and special artifacts for the neighborhood of Mohi al -Din in the light of grammatical evidence and its attribution to its saying).

As for the sources of the study and its references, the study relied on a variety of sources in its ancient times, and on modern references, most of which are in linguistic studies in general, and grammar in particular.

Keywords: grammatical issues, Muhammad Mohi al -Din , millennium Ibn Malik